كشف أن دعوة طهران لم تحسم بسبب معارضة أمريكا لحضورها المؤتمر

الإبراهيمي يعلن دعوة الكويت رسمياً إلى «جنيف 2»

جنيف - «كونا»: اعلن المبعوث الاممي - العربي المشترك المعني بالشان السوري الاخضر الابراهيمي أمس عن دعوة دولة الكويت رسميا الى قمة «جنيف 2» حول مستقبل سوريا المقررة في 22 يناير المقبل بمدينة مونترو جنوب غربي سويسرا.

وقال الابراهيمي في تصريح صحافي انه لم يتم حسم دعوة ايران بشكل كامل الى الآن بسبب معارضة الولايات المتحدة الامريكية.

واضاف الابراهيمي في مؤتمر صحافي عقب اجتماعه ووكيل السكرتير العام للامم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان مع نائبي وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف وغينادي غاتيلوف ووكيلة وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية ويندي شيرمان «ان قائمة الدول المدعوة لم تشمل ايران الى الآن بسبب عدم قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بان حضور طهران هو قرار صائب».

وأكد الابراهيمي «ان الامم المتحدة ترحب بمشاركة ايران ولكن هناك تباحث حول هذا الامر لمعرفة مدى امكانية الوصول الى حل وسط فيه واذا لم يشارك الايرانيون فان الامم المتحدة تأمل في الحصول على دعم ايراني لمسار المفاوضات».

واوضح «ان السلطات في ايران اعربت للامم المتحدة في نيويورك وفي جنيف وفي محادثات بين وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف والسكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون عن رغبة ايران في حضور المفاوضات ولكن عدم المشاركة لا يعني نهاية العالم وان طهران سوف تؤازر المسار التفاوضي».

في الوقت ذاته ذكر الابراهيمي ان «الامم المتحدة تلقت موافقة رسمية من الحكومة السورية والائتلاف السوري المعارض بالمشاركة في مؤتمر «جنيف 2» ولكن كليهما اوضحا انهما سوف يعلنان عن تشكيلة وفديهما الرسمي لاحقا».

ونفى تقارير اعلامية تحدثت عن ان الامم المتحدة وضعت حدا اقصى للمعارضة السورية يجب خلاله تحديد اسماء الوفد الذي سوف يشارك في المؤتمر ولكن المنظمة الدولية تريد وفدا ذا مصداقية لاسيما وانها تعرف منذ اليوم الأول مدى الانقسامات بين اطياف المعارضة».

وردا على سؤال لوكالة الانباء الكويتية «كونا» حول برنامج عمل المؤتمر قال الابراهيمي «ان الاطراف سوف تحضر بلا شروط مسبقة وانها سوف تضع تصوراتها على طاولة المفاوضات ثم ستناقش الامم المتحدة جدول الاعمال بين الاطراف السورية».

وأوضح «أن جدول الاعمال الخاص بالشق الدولي من المؤتمر سيكون برئاسة السكرتير العام للامم المتحدة ثم يعقبه ملخص حول مسار هذا الجانب الدولي وما تم فيه بينما سيكون مسار المفاوضات بين الحكومة والمعارضة منسق عبر الامم المتحدة».

وقال «هناك ادراك بان وفد المعارضة السورية الذي يعتزم الحضور الى «جنيف 2» لا يمثل جميع اطياف المعارضة السورية ولكن مسار المفاوضات هو بداية وانه في مراحل لاحقة من المفاوضات سوف يتحسن تمثيل اهتمامات الشعب السوري».

ولفت الابراهيمي الى ان «الامم المتحدة ناشدت جميع الاطراف في الازمة السورية باتخاذ اجراءات احادية الجانب لبناء الثقة» وانه بصفة شخصية «ناشد دمشق الافراج عن المعتقلين من الشباب والاطفال وصغار السن والنساء والمسنين وجميعهم اما كانوا متظاهرين او تم ايقافهم عن طريق الخطأ».

الأخضر الابراهيمي

كما اشار الى «ازمة الجوع التي تعاني منها بعض المناطق المحاصرة على اطراف العاصمة السورية دمشق والتي يمكن حلها كنوع من اعطاء الثقة وحسن النوايا».

وشدد الابراهيمي على ان «جنيف 2» هو مسار ولن ينتهي في يوم او اثنين واذا حالف النجاح هذا المسار فان المفاوضات يجب ان تفضي الى تطبيق بيان «جنيف 1» الصادر في نهاية يونيو 2012 وانهاء مأساة سوريا وبناء سوريا الجديدة».

ولفت الى ان قائمة حضور المؤتمر تضم كلا من السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون والامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي.

كما تضم القائمة وفق الابراهيمي 26 بلدا هي المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان الى جانب دول الجوار السوري مصر والمغرب والجزائر فضلا عن الهند والمانيا وجنوب افريقيا وسويسرا واندونيسيا والبرازيل وكندا والدنمارك وايطاليا واليابان والنرويج واسبانيا والسويد.

وأوضح الابراهيمي ان اجتماع اليوم الذي عقد بحضور الاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية وممثلين عن الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي «تناول الوضع الانساني باسهاب والاوضاع في السجون والقتال المدمر ومسألة وصول المساعدات من خلال اللجنة الدولية للصليب الاحمر والهيئات الانسانية».

وشدد على ان «هناك عشرة ملايين سوري بحاجة ملحة الى مساعدات مادية سواء داخل سوريا او في دول الجوار بحكم ابوائها للعديد من اللاجئين السوريين».

في الوقت ذاته اعرب الابراهيمي عن خيبة امله الكبرى والسخط والحزن مما يحدث في سوريا ف«القتال يتكثف ويتصاعد يوميا والمساعدات الموجودة يستحيل ان تصل الى من يحتاجونها والمعتقلون تعسفيا والمختطفون قسريا يتزايدون».

كما اعرب عن امل الامم المتحدة في وقف استخدام البراميل الحارقة وان تقوم الاطراف باتخاذ القرارات المناسبة لوقف العنف قبل بدء «جنيف2».

وشدد على ضرورة سماع صوت المرأة السورية ومراعاة احتياجاتها واهمية حضورها في مسار مستقبل سوريا وهو ما ستقوم به الامم المتحدة في مؤتمر تنسيقي في النصف الاول من شهر يناير المقبل.

حذر من مغبة تنامي الإرهاب هناك مشدداً على وضع حد للاقتتال والصدامات

محمد الصباح يدعو إلى دعم الفصائل المعتدلة في المعارضة السورية

■ أي اتفاقات بشأن الملف النووي الإيراني سيكون لها انعكاسات على الدول العربية المجاورة

الشيخ محمد الصباح متحدثا خلال محاضرة في قبرص

يقوسيا - «كونا»: دعا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ الدكتور محمد الصباح في محاضرة الى دعم الفصائل المعتدلة في المعارضة السورية محذرا من مغبة تنامي الإرهاب هناك.

وشدد الشيخ محمد خلال محاضرة اقيمت بعنوان «اوروبا والعالم العربي... من منظور عربي» بدعوة من جمعية خريجي جامعة هارفارد الامريكية في قبرص الليلة الماضية بمشاركة السفير الكويتي لدى قبرص احمد الوهيب وعدد من المسؤولين القبارصة على اهمية العمل من أجل «منع تحويل سوريا الى افغانستان اخرى».

وحذر الشيخ محمد «من تنامي الارهاب في سوريا» مشددا على ضرورة ايجاد حل للازمة السورية من خلال دعم مؤتمر «جنيف2» لوضع حد للاقتتال والصدامات المسلحة على الاراضي السورية».

وسلط الشيخ في محاضرته الضوء على الدور الذي يمكن ان تضطلع به اوروبا في دعم خط الاعتدال داخل صفوف المعارضة السورية.

وتطرق الى الملف النووي الايراني مركزا على اهمية التمثيل العربي في المفاوضات بين الدول «5+1» وايران من خلال ممثل لجامعة الدول العربية بحيث تصبح المعادلة «5+2» معتبرا ان اي نتائج ستسفر عنها تلك المفاوضات سيكون لها انعكاسات على الدول العربية المجاورة.

وتحدث الشيخ محمد عن عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط مؤكدا اهمية استئناف العملية السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين تحت رعاية دولية.

كما ركز الشيخ محمد الصباح على العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية ودعا في هذا الصدد الى تفعيل شراكة «دوفيل» بين العالم العربي واوروبا بهدف مساعدة دول «الربيع العربي» عن طريق خلق وتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة تؤمن فرص العمل جديدة تستوعب طموحات وآمال المواطنين في هذه الدول وتغنيهم عن الهجرة.

ودعا الى الا يقتصر دعم الاتحاد الاوروبي على دول «الربيع العربي» فحسب مطالبا بان يتعداها ليشمل دول القارة الافريقية وذلك كما فعلت دولة الكويت خلال استضافتها مؤتمر القمة العربية الافريقية مؤخرا حيث قامت بتخصيص مبلغ بقيمة ملياري دولار امريكي لدعم انشاء مشاريع تنموية واستثمارية في مختلف دول القارة الافريقية.

■ أهمية استئناف العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت رعاية دولية

ولفت الشيخ محمد خلال المحاضرة الى التجربة الرائدة لاوروبا في احتضان العديد من دول اوروبا الشرقية التي كانت منضوية تحت «حلف وارسو» مع الاتحاد السوفياتي سابقا من خلال انشاء حاضنات ديمقراطية تهدف الى مساعدة هذه الدول ماليا واقتصاديا وسياسا بشكل يمكنها من تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة للانضمام للاتحاد الاوروبي.

في إطار حرصه على التأهيل المستمر لقضاة الكويت

معهد الدراسات القضائية يوقع بروتوكول تعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا

المستشار عادل العيسى مع المستشار افزالي رئيس

باريس - «كونا»: وقع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أمس بروتوكول تعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في المجال القضائي وفي اطار جهود المعهد وحرصه على التأهيل المستمر للقضاة في دولة الكويت.

ووقع البروتوكول عن الجانب الكويتي مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة التمييز في دولة الكويت المستشار عادل العيسى فيما وقعها عن الجانب الفرنسي نائب مدير المدرسة الوطنية الفرنسية المستشار افزافي رئيس بحضور رئيس المكتب الثقافي الكويتي في باريس الدكتور عبدالرحمن الرضوان ونائب مدير معهد الكويت للقطاع البحوث والدراسات القانونية المستشار الدكتور خالد المنديل.

وذكر المكتب الثقافي الكويتي في بيان ان "توقيع هذا البروتوكول يأتي في اطار التطور في العلاقات بين البلدين والزيارات المتبادلة بين الجهات القضائية وبصفة خاصة معهد الكويت والمدرسة الوطنية الفرنسية".

واضاف البيان ان بروتوكول التعاون الثنائي الذي يستمر ثلاث سنوات يأتي بهدف المساهمة في رفع اداء المؤسسة القضائية في دولة الكويت حيث يتضمن مواد تؤسس للتعاون بين الجهتين في مجال التاهيل المستمر للقضاة والتبادل بينهما في مجالات البرامج الدراسية وتحديد اهدافها واسلوب تنفيذها بما يتناسب مع احتياجات الجانبين.

واوضح ان البروتوكول ينص على تنظيم دورات دراسية لتاهيل رجال القضاء في البلدين وتنظيم مؤتمرات حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتبادل الاساتذة والمختصين لتلبية احتياجات التاهيل الاساسي المستمر الى جانب استقبال المتدربين في البلدين في الدورات الخاصة برجال القضاء الاجانب التي تنظمها كلتا الجهتين.

سنلبي الثقة التي أولاها الناخبون للأعضاء المنتخبين وأولتها القيادة السياسية لـ«المعينين»

الجويسري: أعضاء «البلدي» يعملون يدا بيد لدفع عجلة التنمية وإنجاز المعاملات

■ البلدية من أهم الاجهزة التنفيذية في البلاد وتشرف على قطاعات حيوية تحتاج رقابة ومتابعة

■ الوئام والتفاهم بين الجهاز التنفيذي وأعضاء المجلس يصب في مصلحة خطة التنمية

مشعل الجويسري

■ كل معاملة تخص الخطة التنموية يجب أن تمر على البلدي ليبدي رأيه فيها

■ المجلس يعتبر ركنا أساسيا في مراحل إنجاز المشاريع الكبرى والرجوع إليه ضرورة

اكد نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري ان الاعضاء المنتخبين والمعينين في المجلس يعملون يدا بيد لدفع عجلة التنمية في البلاد وسرعة انجاز المعاملات المعروضة على المجلس واحالتها الى الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت لتنفيذها.

وقال الجويسري في لقاء مع (كونا) أمس ان الاعضاء بعد أدائهم القسم في الجلسة الافتتاحية انتقلوا إلى مرحلة التعاون وانجاز المعاملات المعروضة في اللجان والجلسات الرئيسية للمجلس والعمل معا بما يلبي الثقة التي أولاها الناخبون للاعضاء المنتخبين وأولتها القيادة السياسية للاعضاء المعينين.

وأضاف ان بلدية الكويت من الاجهزة التنفيذية المهمة جدا في البلاد وتشرف على قطاعات واسعة كتنظيم العمران واستخراج تراخيص البناء والاعمال التجارية وتخطيط المدن والرقابة على تنفيذ المشاريع التنموية والانشائية وغيرها من اعمال تحتاج رقابة ومتابعة مستمرة من أعضاء البلدي لضمان تنفيذها وسرعة انجازها.

وأوضح أن علاقة المجلس البلدي بالجهاز التنفيذي في البلدية ما زالت في بدايتها كون المجلس حاليا في بداية دور انعقاده ال11 مبديا تفاؤله بأن تسود العلاقة بين الجهاز التنفيذي في البلدية وأعضاء المجلس الوئام والتفاهم بما يصب في مصلحة خطة التنمية وسرعة انجاز معاملات المواطنين المقدمة يوميا في مختلف ادارات البلدية.

وذكر ان دور المجلس البلدي رقابي على أداء البلدية وانجازها معاملات المواطنين في أفرعها وادارتها المنتشرة بالمحافظات الست يوميا ومتابعة المشاريع التنموية مبديا تفاؤله بالعلاقة الطيبة بين الجانبين وبمد أيدي التعاون البناء الذي يصب في مصلحة الوطن والمواطنين على حد سواء.

وعن دور المجلس البلدي في الخطة التنموية التي تشهدها البلاد أفاد الجويسري بأن كل معاملة تخص الخطة يجب أن تمر على البلدي ليبدي رأيه فيها أو توصيات بشأنها مشيرا الى أهمية دور المجلس في عملية التنمية باعتباره ركنا أساسيا في مراحل انجاز المشاريع التنموية الكبرى والرجوع اليه لاخذ توصيات في ادق تفاصيل المشاريع.

وحول قانون البلدية رقم (2005/5) ومطالبات أعضاء المجلس البلدي بتعديله أوضح أن المجلس جهة رقابية على أداء الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت «ما يستدعي الفصل التام بين الجهتين في النظامين المالي والاداري لتكون عملية الرقابة كاملة» مؤكدا سعي المجلس الى تعديل القانون لمنع أي تداخل في العمل او المصالح خصوصا بشان الجانب الرقابي بينهما.

وذكر ان المادة 14 من قانون بلدية الكويت «تحتاج أيضا الى تعديل بخصوص طول المدة الزمنية ليفصل مجلس الوزراء بالمعاملات التي تحال اليه بعد رفض وزير الدولة لشؤون البلدية لها» مبينا ضرورة تحديد هذا الاجراء في مدة زمنية لا تتجاوز 60 يوما يضمن فيها المواطن نظر المجلس في معاملته المقدمة وعدم تكدس المعاملات في لجان المجلس.

وعن الغاء المادة 22 من قانون البلدية فيما يتعلق بشبه دستورية وتشابك في الصلاحيات بين جهاز البلدية والمجلس البلدي قال الجويسري ان قانون البلدية يحتاج بعض التعديلات التي تؤدي الى الفصل المنشود بين البلدية والبلدي في الصلاحيات والنظامين المالي والاداري واعطاء المجلس مزيدا من الصلاحيات التي تساهم في قيامه بمهمته الوطنية على أكمل وجه ممكن.

وأعرب عن الاسف لرفض اللجنة المكلفة القيام بأعمال المجلس البلدي التي سبقت انتخاب المجلس الحالي قرارات من شأنها خدمة الصالح العام والمساهمة في عملية التنمية مشيرا الى أن رفض وزير الدولة لشؤون البلدية تلك القرارات استدعى اعادتها مرة الى المجلس البلدي الحالي واعطاء توصيات بشأنها.

وحول القضية الاسكانية شدد على مد يد التعاون مع مجلس الامة «لحل هذه القضية التي وضعها على راس سلم أولوياته وترجمة لرغبة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بحل هذه القضية الشعبية التي باتت تشكل عبئا كبيرا على شريحة واسعة من المواطنين».

وأكد الجويسري ان المجلس البلدي قام بتخصيص اراض متفرقة في البلاد وتسليمها الى الهيئة العامة للرعاية السكنية لتقوم بدورها في استصلاحها وتوزيعها على المواطنين الراغبين بالاستفادة من الرعاية السكنية.

وأبدى تفاؤله باعضاء المجلس الحالي «لاسيما أن معظمهم من الشباب ويتطلعون جميعا الى تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا اقليميا وعالميا علاوة على مساهمتهم بحل القضية الاسكانية من خلال تخصيص مزيد من الاراضي وتسليمها الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية».

وذكر ان المجلس البلدي الحالي وضع على سلم أولوياته قضايا تنموية كثيرة منها ما يمس المواطنين مباشرة ومنها ما يختص بالرؤية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا اقليميا وعالميا يضع الكويت في مركز متقدم بين الدول مشيرا الى بعض المشاريع الكبرى كالمنطقة الاقليمية الشمالية وبوابة دولة الكويت الشمالية ومدينة الحرير وجزيرة فيلكا وغيرها من المشاريع المستقبلية.

وأكد ضرورة رفع مستوى الخدمات في المحافظات الست مثل الصحة والتعليم والكهرباء والماء وسرعة انجاز المشاريع الاسكانية مشيرا الى أن الطلبات الاسكانية وصلت في الرعاية السكنية الى اكثر من 100 الف طلب اسكاني.

وقال الجويسري ان هناك تقصيرا لجهة سوء عملية التنظيم في المناطق السكنية وفقا للقانون التنظيمي للدولة «فتجد على سبيل المثال المدارس الخاصة والحضانات التي زادت من الزحام في الشوارع وكثرة العمالة والعزاب الذين يزيدون من الطاقة الاستيعابية للمراكز الصحية والخدمية وغيرها».

وطالب بلدية الكويت بالنظر في تراخيص المدارس الخاصة والحضانات وتواريخ سريانها بشكل عام في مختلف المناطق السكنية بالبلاد مع ضرورة اغلاق من انتهى منها وعدم التجديد للساري منها.